الأمم المتحدة

A/69/L.6

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦٦/٢٨٨ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي قررت فيه أن تنظم في عام ٢٠١٤ المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية على أرفع مستوى ممكن، وإلى قراريها ٦٧/٢٠٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/٢٣٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومقررها ٦٧/٥٥٨ المؤرخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣،

١ - تعرب عن عميق امتنانها لساموا، حكومة وشعبا، لاستضافة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ولتقديم كل ما يلزم من دعم؛

٢ - تقر الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة ”إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“، المرفقة بهذا القرار.

231014 211014 14-63004 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المرفق

إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

ديباجة

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين رفيعي المستوى، المجتمعين في آبيا، في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بمشاركة كاملة من المجتمع المدني والجهات المعنية صاحبة المصلحة، نؤكد من جديد التزامنا بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحالف عريض بين الناس، والحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وتضافر جهودهم من أجل المستقبل الذي نصبو إلى تحقيقه لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

٢ - ونعيد تأكيد التزامنا بالتعهدات التي قطعناها على أنفسنا في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة: إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١]، وجدول أعمال القرن ٢١[٢]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٤]، بما في ذلك الفصل السابع بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٥]، وبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)[٦]، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٧]؛ والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٨]. ونؤكد كذلك على أن هذه العمليات لا تزال قيد التنفيذ، وهناك حاجة إلى الأخذ بنهج أكثر تكاملا من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بدعم من المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة.

٣ - ونشير أيضا إلى الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في الوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة للألفية[٩]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٠]، وتوافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١١]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٢]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[١٣]، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٤]، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٥]، وإعلان ومنهاج عمل بيجين[١٦].

٤ - ونعيد تأكيد أننا لا نزال نسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، في ظل الاحترام التام للقانون الدولي ومبادئه.

---

(٧) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(١٠) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(١١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع، A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٢) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٣) القرار ١/٦٥.

(١٤) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٥) القرار دإ-٢/٢١، المرفق.

(١٦) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

٥ - ونؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من أجل التنمية المستدامة نظرا لأوجه الضعف الفريدة والخاصة التي تنفرد بها، وأنها لا تزال تواجه تقييدات في الوفاء باحتياجات التنمية المستدامة الخاصة بها في جميع أبعادها الثلاثة. ونسلّم بتولي الدول الجزرية الصغيرة النامية زمام الأمور والقيادة في التغلب على بعض هذه التحديات، ولكننا نشدد على أنه في غياب التعاون الدولي، سيظل من الصعب عليها أن تحقق النجاح.

٦ - ونسلّم بأن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي منتهى الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها. ونعيد أيضا تأكيد ضرورة تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة.

٧ - ونعيد تأكيد أهمية الحرية والسلام والأمن، واحترام جميع حقوق الإنسان، ومن ضمنها الحق في التنمية والحق في مستوى معيشة لائق، بما يشمل الحق في الغذاء وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والالتزام عموما بإقامة مجتمعات ديمقراطية عادلة من أجل تحقيق التنمية.

٨ - ونعيد تأكيد أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١٧]، والصكوك الدولية الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ونشدد على أن جميع الدول مسؤولة، طبقا للميثاق، عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتها وتعزيزها دونما تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو على أساس الملكية أو الميلاد أو الإعاقة أو على أي أساس آخر.

٩ - ونؤكد من جديد التزامنا بالمضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد، نحث جميع الأطراف على وجه السرعة على اتخاذ تدابير ملموسة للنهوض

(١٧) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣).

بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا لكي يتسنى للدول الجزرية الصغيرة النامية القضاء على الفقر، وبناء القدرة على التكيف وتحسين نوعية الحياة. ونسلم بالحاجة إلى الإسراع بتنفيذ المسعى العالمي لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال شراكات حقيقية ودائمة، ومن خلال برامج محددة ومركزة وتطلعية وعملية المنحى.

١٠ - ونعيد تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، بما في ذلك في جملة أمور مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان.

١١ - وإننا ندرك أن ارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من الآثار المناوئة المترتبة على تغير المناخ ما زال يشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل للعديد منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها واستمرار وجودها، بما في ذلك احتمال فقدان بعضها لأجزاء من أقاليمها.

١٢ - وفي ضوء أن موضوع المؤتمر الدولي الثالث بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية هو ”تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ومستمرة“، فإننا ندرك أن التعاون الدولي والشراكات من مختلف الأنواع وفيما بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لها أهميتها البالغة في تنفيذ التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي لهذه الشراكات أن تقوم على أساس مبدأ الملكية الوطنية والثقة المتبادلة والشفافية والمساءلة.

١٣ - وإننا نسلّم بأن مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتنفيذ مسار ساموا دعما للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية أمور تقتضي النظر فيها على النحو الملائم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٤ - وإننا ندرك أنه، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية وما تقوم به من تعبئة لمواردها المحدودة، فإن ما أحرزته من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، لم يكن متكافئا بل إن بعضها شهد تراجعا من الناحية الاقتصادية. ولا يزال هناك عدد من التحديات الهامة.

١٥ - ونحن ندرك بأن الآثار السلبية لتغير المناخ تفاقم التحديات القائمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتضع أعباء إضافية على كاهل ميزانياتها الوطنية، وما تبذله من جهود

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونحيط علما بالآراء التي أعربت عنها الدول الجزرية الصغيرة النامية بما مفاده أن الموارد المالية المتاحة لها حتى الآن لم تكن كافية من أجل تسهيل تنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وندرك أيضا أنه في بعض الأحيان، حالت الإجراءات المعقدة لتقديم الطلبات دون حصول بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية على الأموال المتاحة على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا الصندوق الأخضر للمناخ بتحديد هدف تخصيص نسبة دنيا قدرها ٥٠ في المائة من الاعتماد المرصود للتكيف مع المناخ للبلدان التي تواجه أوجه ضعف خاصة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونشير إلى أهمية مواصلة تقديم الدعم من أجل معالجة الثغرات في القدرات على الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ وإدارته.

١٦ - ونشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ترى أن مستويات الموارد المتاحة لها لم تكن كافية لضمان قدرتها على الاستجابة بصورة فعالة للأزمات المتعددة الطابع، وأنه في غياب هذه الموارد لم تنجح الدول الجزرية الصغيرة النامية بالكامل في بناء قدراتها، أو تعزيز مؤسساتها الوطنية وفقا للأولويات الوطنية، أو الحصول على مصادر الطاقة المتجددة وغيرها من التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطويرها، أو تهيئة بيئة تمكينية للتنمية المستدامة، أو الإدماج الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس في الخطط والاستراتيجيات الوطنية.

١٧ - ونؤكد على الحاجة إلى الدعم الكافي والمنسق من منظومة الأمم المتحدة، وأهمية الدعم الذي يمكن الحصول عليه بصورة ميسورة وشفافة من المؤسسات المالية الدولية والذي يراعي على نحو تام احتياجات وأوجه الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تنفيذ استراتيجية موريشيوس وبرنامج عمل بربادوس، ومسار ساموا، وندعو إلى تجديد الالتزام من جانب منظومة الأمم المتحدة بدعم التعاون في ما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتنسيق على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي.

١٨ - ونحن ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد بذلت جهودا كبيرة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. فقد أدمجت مبادئ التنمية المستدامة في خططها وسياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية في بعض الأحيان، وقطعت على نفسها التزامات سياسية بالترويج لقضايا التنمية المستدامة وبالتوعية بأهميتها. وقامت أيضا بتعبئة الموارد على الصعيدين الوطني والإقليمي على الرغم من محدودية قاعدة مواردها. وقد برهنت الدول الجزرية الصغيرة النامية على ما تتمتع به من قيادة قوية من خلال دعوتها إلى اتخاذ إجراءات طموحة وعاجلة بشأن تغير المناخ، وحمايتها للتنوع

البيولوجي، والدعوة إلى الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات والبحار ومواردها، واعتماد استراتيجيات لتعزيز الطاقة المتجددة.

١٩ - وإننا نقدر التعاون الطويل الأمد والدعم المقدم من المجتمع الدولي لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على إحراز تقدم في معالجة أوجه ضعفها وفي دعم جهودها من أجل التنمية المستدامة، وندعو إلى تعزيزهما.

٢٠ - وإذ نضع في اعتبارنا أهمية كفالة أن خروج أي بلد من وضع أقل البلدان نموا لا يتسبب في حدوث انقطاع في ما يحرزه هذا البلد من تقدم إنمائي، فإننا نؤكد من جديد على الحاجة إلى تحقيق ''الانتقال السلس'' للدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت مؤخرا من فئة أقل البلدان نموا، ونؤكد من جديد على أن النجاح في الانتقال ينبغي أن يستند إلى استراتيجية وطنية للانتقال السلس يقوم بوضعها على سبيل الأولوية كل بلد من البلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نموا، ويمكن لهذه الاستراتيجية، في جملة أمور، أن تخفف من أي خسائر محتملة في التمويل المقدم بشروط ميسرة، وأن تحد من مخاطر عبء الدين الشديد.

٢١ - ولئن كان رفاه الدول الجزرية الصغيرة النامية وشعوبها يعتمد أولا وقبل كل شيء على الإجراءات الوطنية، فإننا ندرك أن هناك حاجة ماسة إلى تعزيز التعاون وتفعيل شراكات حقيقية ومستمرة على كل من المستوى دون الوطني والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي سعيا إلى تعزيز التعاون الدولي وإجراءات التصدي لأوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ضمانا لتحقيق تنميتها المستدامة.

٢٢ - ونعيد تأكيد التزامنا باتخاذ إجراءات عاجلة ومحددة للتصدي لمعالجة مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بطرق منها مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، ونؤكد الضرورة الملحة للعمل بصورة متضافرة لإيجاد مزيد من الحلول للتحديات الكبرى التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية لدعمها في ما تبذله من جهود للحفاظ على الزخم الذي حققته في تنفيذ مسار ساموا. ومن خلال الإرادة السياسية المتجددة والقيادة القوية، فإننا نكرس أنفسنا للعمل في شراكة هادفة مع جميع أصحاب المصلحة وعلى كل المستويات. وفي هذا السياق، فإن إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، التي تتضمنها هذه الوثيقة، تمثل أساسا للعمل في مجالات الأولوية المتفق عليها.

النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والمنصف والشامل، مع توفير العمل اللائق للجميع

تسخير النماذج الإنمائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية لأغراض تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٢٣ - إننا ندرك أن قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحمل مستويات عالية من النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف قد تأثرت جراء استمرار الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، وتناقص الاستثمار المباشر الأجنبي، والاختلالات التجارية، وزيادة المديونية، وعدم كفاية وسائل النقل والطاقة، وشبكات الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحدودية القدرات البشرية والمؤسسية، وعدم القدرة على الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي. وهناك عوامل أخرى أعاقت آفاق النمو أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تغير المناخ، وأثر الكوارث الطبيعية، وارتفاع تكاليف الطاقة المستوردة، وتدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، وارتفاع مستوى سطح البحر.

٢٤ - ولما كان من الأهمية بمكان دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل بناء مجتمعات واقتصادات قادرة على التكيف، فإننا نسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية فضلا عما تتمتع به من نظم إيكولوجية غنية، فإنها غنية أيضا بأهلها الذين يشكلون أعظم مواردها. ومن أجل تحقيق النمو المطرد والشامل والمنصف، مع توفير العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير الحماية الاجتماعية، وإيجاد فرص العمل اللائق للجميع، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالشراكة مع المجتمع الدولي، ستسعى إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب لصالح أبنائها. كما أن مجتمعات ومنظمات المهاجرين والمغتربين لها أيضا دور هام في تعزيز التنمية في مجتمعاتهم الأصلية. ومما له أهميته الحاسمة أيضا في هذا المجال اتباع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة، والإدارة الاقتصادية المستدامة، والقدرة على التنبؤ في المجال المالي، والاستثمار، والتيقن التنظيمي، والاقتراض والإقراض بشكل مسؤول، والقدرة على تحمل الديون، فضلا عن الحاجة إلى التصدي لارتفاع معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٥ - وإننا نؤكد أن لكل بلد نهجه ورُؤاه ونماذجه وأدواته التي تختلف تبعا لظروفه وأولوياته الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وهو هدفنا الأسمى. ونرى في هذا الصدد أن تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يمثل أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. ونناشد منظومة الأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون مع غيرها من الجهات المعنية، بتعزيز التنسيق والدعم المقدَّم للدول الجزرية الصغيرة النامية التي ترغب في اتباع سياسات لخضرنة الاقتصاد.

٢٦ - ونسلّم بأن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد في المقام الأول على الإجراءات والقيادة الوطنيتين. ونسلِّم بأن القطاع الخاص يضطلع بدور متزايد الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ونسلم بأن التنمية المستدامة تعتمد أيضا، في جملة أمور، على التعاون الحكومي الدولي، والتعاون الدولي، والمشاركة الفعالة للقطاعين العام والخاص على حد السواء.

٢٧ - وإننا إذ نأخذ في الاعتبار على نحو تام الأولويات الإنمائية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية والظروف الخاصة بكل بلد وتشريعاته، ندعو إلى دعم الجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل اتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تعزيز التعاون الدولي والمبادلات والاستثمار في التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين لتهيئة بيئة تدعم الاستثمارات المستدامة والنمو المستدام. ويشمل ذلك تنمية المهارات المهنية والمهارات في مجال تنظيم المشاريع، ودعم عمليات الانتقال من التعليم الأساسي إلى التعليم الثانوي، ومن المدرسة إلى العمل، وبناء وتعزيز الهياكل الأساسية التعليمية، وتوفير خدمات صحية أفضل، وضمان المواطنة الفعلية، واحترام التنوع الثقافي، وعدم التمييز، والوعي البيئي لجميع الأشخاص بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(ب) تحسين توفير بيئة ملائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمارات من القطاعين العام والخاص لإقامة وصيانة الهياكل الأساسية الملائمة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الموانئ والطرق والنقل والكهرباء وتوليد الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الأثر الإنمائي للقطاع الخاص وقطاع الخدمات المالية؛

(ج) تعزيز مباشرة الأعمال الحرة والابتكار، وبناء القدرات، وزيادة القدرة التنافسية وقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الحكومية بإطلاق مشاريع اجتماعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن تشجيع التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة بمشاركة من الجميع، بمن فيهم الفقراء، والنساء، والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(د) دعم المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تنمّي قدرة قطاع الخدمات المالية وتعزز من أثره الإنمائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) توفير فرص عمل لائق من خلال إطلاق مشاريع في القطاعين الخاص والعام، وتشجيع أصحاب المشاريع على بدء مشاريع سليمة بيئيا بتوفير حوافز كافية ومناسبة؛

(و) تشجيع وتعزيز بيئة مواتية لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص، وتهيئة فرص عمل وموارد رزق لائقة تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاحترام التام لمعايير العمل الدولية؛

(ز) تشجيع وتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض من بينها التعليم، وإيجاد فرص العمل، ولا سيما لتشغيل الشباب، ولتحقيق أغراض الاستدامة الاقتصادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ح) تشجيع وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في مجالات تشمل السياسات والبرامج، في القطاعين العام والخاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ط) وضع أطر تنظيمية وسياسية وطنية ملائمة تمكّن قطاعي الأعمال والصناعات من النهوض بمبادرات التنمية المستدامة، مع مراعاة أهمية الشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٢٨ - وإذ نعترف بأن خدمة الديون تحد من الحيز المالي المتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية المثقلة بالديون، نؤيد النظر في اتباع نهج تقليدية ونهج مبتكرة من أجل تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية المثقلة بالديون على تحمل ديونها، بما في ذلك عبر الإبقاء على أهليتها للحصول على تمويل بشروط ميسّرة من المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء، وتعزيز تعبئة إيراداتها المحلية.

٢٩ - ونحن نسلّم بأهمية معالجة مسألة القدرة على تحمل الديون من أجل كفالة الانتقال السلس للدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا.

السياحة المستدامة

٣٠ - إننا، إذ نسلّم بأن السياحة المستدامة تمثل محركاً هاماً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام للدول الجزرية الصغيرة النامية ولإيجاد فرص العمل اللائق، نؤيد بقوة اتخاذ الدول الجزرية الصغيرة النامية الإجراءات التالية:

(أ) وضع وتنفيذ سياسات تعزز السياحة المستدامة الملبّية للاحتياجات والمسؤولة والقادرة على التكيف والشاملة للجميع؛

(ب) تنويع السياحة المستدامة عن طريق تنويع المنتجات والخدمات، بما في ذلك المشاريع السياحية الكبيرة الحجم التي تكون لها آثار إيجابية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنمية السياحة الإيكولوجية والزراعية والثقافية؛

(ج) تعزيز السياسات التي تتيح للمجتمعات المحلية جني أقصى قدر من الفوائد من السياحة مع السماح لها بتحديد مدى وطبيعة مشاركتها فيها؛

(د) تصميم وتنفيذ تدابير تشاركية لتعزيز توافر فرص العمل، ولا سيما للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك عن طريق إقامة الشراكات وتنمية القدرات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على تراثهم الثقافي الطبيعي والمكتسَب، وخاصة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي؛

(هـ) الاستفادة من الخبرات التي تتيحها، في جملة أمور، جهات من قبيل المجلس العالمي للسياحة المستدامة، والمراصد العالمية المعنية بالسياحة المستدامة التابعة لمنظمة السياحة العالمية، والشراكة العالمية من أجل سياحة مستدامة، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، وكذلك إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، من أجل توفير منابر لتبادل أفضل الممارسات ولتقديم الدعم المباشر والمركّز للجهود الوطنية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(و) القيام، عند الطلب، بوضع مبادرات للدعم تتعلق بجزيرة ما في مجال الغذاء أو السياحة المستدامة، تقوم على مشاركة المجتمعات المحلية، وتراعي القيم الأخلاقية، وموارد الرزق، والمستوطنات البشرية، والمناظر الطبيعية، والبحار، والثقافة المحلية، والمنتجات المحلية، وذلك بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومصارف التنمية الإقليمية، وكذلك بالتعاون مع السلطات الزراعية والثقافية والسياحية والبيئية حيثما وُجدت على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(ز) القيام، عند الاقتضاء، بإنشاء وصيانة هياكل الحوكمة والإدارة اللازمة للسياحة المستدامة والمستوطنات البشرية، التي تُعنى بالسياحة، والبيئة، والصحة، والحد من أخطار الكوارث، والثقافة، والأراضي والإسكان، والنقل، والأمن والهجرة، والمسؤوليات والخبرات في مجال التخطيط والتنمية، والتمكين من اتباع نهج شراكة مفيدة بين القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية.

تغير المناخ

٣١ - نؤكد مجددا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة بالنظر إلى مواطن الضعف التي تنفرد بها، ونسلم بأن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر لا يزالان يشكلان خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثلان لبعض تلك الدول أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها.

٣٢ - ونؤكد مجددا أيضا أن تغير المناخ هو واحد من أكبر التحديات في عصرنا، ونعرب عن جزعنا الشديد إزاء استمرار ارتفاع مستوى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي. ويساورنا قلق بالغ لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، قليلة المنعة في مواجهة الآثار المناوئة المترتبة على تغير المناخ ولأنها تعاني بالفعل من ازدياد تلك الآثار، ومن بينها الجفاف المستمر والظواهر الجوية القصوى وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وتحمض المحيطات، مما يشكل خطرا أكبر يهدد الأمن الغذائي والجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونشدد في هذا الصدد على أن التكيف مع تغير المناخ يشكل أولوية عالمية فورية وملحة.

٣٣ - ونحن نسلم بالدور القيادي الذي تضطلع به الدول الجزرية الصغيرة النامية في الدعوة إلى بذل جهود عالمية طموحة من أجل التصدي لتغير المناخ، وزيادة التوعية بضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة من أجل التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي، وبذل جهود للتكيف مع آثار تغير المناخ التي تزداد حدة، ومواصلة بلورة وتنفيذ خطط وسياسات واستراتيجيات وأطر تشريعية مقترنة بالدعم اللازم عند الضرورة.

٣٤ - ونشدد على أن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ هو المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي من أجل حماية المناخ العالمي.

٣٥ - ونذكّر بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[١٨] ومبادئها وأحكامها، ونؤكد أن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب من جميع البلدان التعاون على أوسع نطاق ممكن والمشاركة في إجراءات دولية فعالة وملائمة من أجل الإسراع بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على الصعيد العالمي. ونشير إلى أن الاتفاقية الإطارية تنص على

(١٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

ضرورة أن تحمي الأطراف نظام المناخ لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة على أساس الإنصاف ووفقا لمسؤولياتها المشتركة وإن كانت متباينة وحسب قدرات كل منها.

٣٦ - ونلاحظ مع بالغ القلق الفجوة الكبيرة بين الأثر الإجمالي لتعهد الأطراف بخفض مستوى انبعاث غازات الدفيئة سنويا على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠٢٠ والمسارات الإجمالية للانبعاثات التي من شأنها أن تمكن من إبقاء متوسط الزيادة في درجات الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين أو فوق ١,٥ درجة مئوية من مستويات درجات الحرارة في مرحلة ما قبل عصر الصناعة.

٣٧ - ونعيد تأكيد مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمتعلق بالتمويل الطويل الأجل المتعلق بتغير المناخ[١٩]، ونشير إلى أهمية تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ في التصدي لتغير المناخ.

٣٨ - ونحن نتطلع إلى التفعيل التام لصندوق المناخ الأخضر وإلى تمويله المبدئي، بما في ذلك التعجيل بتنفيذ عملية التعبئة الأولية للموارد المخصصة لهذا الصندوق، مع الأخذ في الاعتبار أن الصندوق سيضطلع بدور رئيسي في رصد موارد مالية جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية، وسيحفز التمويل المخصص للمناخ من القطاعين العام والخاص، وعلى الصعيدين الدولي والوطني.

٣٩ - ونحث الأطراف من البلدان المتقدمة على زيادة الدعم المقدَّم للتكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات من أجل التمكين من زيادة الإجراءات الهادفة للتخفيف من حدة تغير المناخ وللتكيف معه التي تتخذها الأطراف من البلدان النامية.

٤٠ - ونؤكد مجددا أهمية إشراك طائفة عريضة من الجهات المعنية على كل من المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي، بما فيها الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية والأوساط العلمية والمشاريع التجارية الخاصة والمجتمع المدني، وكذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، ونؤكد مجددا أيضا أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للنساء والشعوب الأصلية في ما يتعلق بفعالية الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ من جميع جوانبه.

٤١ - ونعيد تأكيد مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الداعي إلى اعتماد وثيقة على شكل بروتوكول أو صك قانوني آخر أو وثيقة ختامية متفق عليها تكون ذات أثر قانوني بموجب الاتفاقية يسري على جميع الأطراف، وذلك في دورته

(١٩) انظر FCCC/CP/2013/Add.1، المقرر ٣/م أ-١٩.

الحادية والعشرين التي ستُعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على أن تصبح سارية المفعول ويبدأ تنفيذها اعتبارا من عام ٢٠٢٠.

٤٢ - ونحيط علما بدعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر القمةَ المعني بالمناخ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في نيويورك، من أجل تحفيز الإجراءات والطموحات المتعلقة بمكافحة تغير المناخ.

٤٣ - وسنعمل معا على تنفيذ وتفعيل آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ[٢٠] من خلال اتباع نُهج شاملة وجامعة واستراتيجية بهدف التصدي للخسائر والأضرار المرتبطة بالتأثيرات المترتبة على تغير المناخ في البلدان النامية، ومن بينها الدول الجزرية الصغيرة النامية، المعرَّضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.

٤٤ - ونحن ندعو إلى مساندة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) بناء قدرتها على مقاومة آثار تغير المناخ وتحسين قدرتها على التكيف عن طريق تصميم وتنفيذ تدابير للتكيف مع تغير المناخ بما يتواءم مع مواطن الضعف الخاصة بها وحسب حالتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية؛

(ب) تحسين أساليب الرصد المرجعية للنظم الجزرية وإعداد نماذج توقعات مناخية أكثر تفصيلا تمكّن من إعداد توقعات أفضل بشأن الآثار المستقبلية على الجزر الصغيرة؛

(ج) التوعية بمخاطر تغير المناخ وإجراء اتصالات بشأن ذلك بما في ذلك عبر التحاور مع المجتمعات المحلية لتعزيز القدرة البشرية والبيئية على التكيف مع آثار تغير المناخ الأطول أجلاً؛

(د) تدارك الثغرات المتبقية في القدرات على الحصول على التمويل المتصل بالمناخ وإدارة هذا التمويل.

٤٥ - ونسلّم بأن التخلص بالتدريج من المواد المستنفدة للأوزون تترتب عليه زيادة سريعة في استعمال مركبات الهيدروفلوروكربون التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاحترار العالمي وإطلاق تلك المركبات في البيئة. وندعم التقليص التدريجي لاستهلاك مركبات الهيدروفلوروكربون وإنتاجها.

(٢٠) المرجع نفسه، المقرر ٢/م أ-١٩.

٤٦ - ونحن نسلّم بأهمية زيادة دعم أنشطة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في سياق آلية المبادرة المعززة، بما في ذلك تنفيذ إطار وارسو للمبادرة المعززة[٢١].

الطاقة المستدامة

٤٧ - إننا نسلّم بأن الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد يشكل مصدرا رئيسيا للضعف الاقتصادي كما يمثل تحديا بارزا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى عقود عديدة، وبأن توفير الطاقة المستدامة يؤدي دورا حيويا بوصفه عاملا من عوامل التمكين الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تعزيز إمكانية حصولها على خدمات الطاقة الحديثة، وتحسين الكفاءة في استخدام الطاقة واستخدام تكنولوجيا مجدية اقتصاديّا وسليمة بيئيّا.

٤٨ - ونؤكد على الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المستدامة، بما في ذلك عن طريق إعلان بربادوس بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يهدف إلى تشجيع القيام بالأنشطة التحويلية والمبتكرة في مجالات من قبيل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الميسورة التكلفة، والطاقة المتجددة، واستخدام التكنولوجيات الموفرة للطاقة، وتحقيق التنمية المنخفضة الانبعاثات الكربونية، في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك الالتزامات التي قطعتها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على نفسها طوعا باتخاذ الإجراءات الواردة في المرفق الأول من إعلان بربادوس. وتشكل مبادرة الأمين العام ''الطاقة المستدامة للجميع''، والتي تركز على توفير الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، إلى جانب الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها، إطارا مفيدا في هذا الصدد.

٤٩ - ونحث المجتمع الدولي، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية والدولية والجهات المانحة الثنائية، ومنظومة الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وغيرها من الجهات المعنية، على مواصلة توفير الدعم الكافي، بما في ذلك في مجالي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا في أُطر متفق عليها من أجل وضع وتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي بهدف التصدي لمواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص. ونرحب بالشبكة العالمية

(٢١) FCCC/CP/2013/10.

للطاقة المتجددة الخاصة بالجزر التي أنشأتها الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والتي تقدم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تجميع المعارف وتبادل أفضل الممارسات.

٥٠ - ونحن نؤيد بقوة جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) وضع استراتيجية واتّخاذ تدابير هادفة من أجل تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة وتعزيز نظم الطاقة المستدامة بالاستناد إلى جميع مصادر الطاقة، ولا سيما الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل طاقة الرياح والكتلة الإحيائية المستدامة، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرمائية، والوقود الأحيائي، والطاقة الحرارية الأرضية؛

(ب) تسهيل وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى آليات التمويل الحالية من أجل زيادة تدفقات رأس المال من أجل تنفيذ مشاريع الطاقة المستدامة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) دعم الاستثمارات في مبادرات الدول الجزرية الصغيرة النامية والمبادرات المتعلقة بها، ولا سيما ''مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية'' (SIDS DOCK)، التي تشمل مجموعة مشاريع إرشادية قيد الإعداد في مجال الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وحفظ الطاقة، بالإضافة إلى مشاريع بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والتثقيف العام والتوعية؛

(د) تعزيز التعاون الدولي لضمان إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على الطاقة عبر عدة سبل من بينها تعزيز التكامل مع أسواق الطاقة الإقليمية والدولية، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتاحة على الصعيد المحلي في مجموعة مصادر الطاقة التي تستخدمها هذه البلدان، ومشاريع تطوير البنى التحتية المشتركة، والاستثمار في الإنتاج وقدرات التخزين وفقا للتشريعات الوطنية؛

(هـ) بلوغ ما وضعته لنفسها من أهداف جريئة وطموحة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية خلال العقد المقبل، مع مراعاة الظروف الوطنية، وتنوّع نظم الطاقة، وتوفير الأموال والتكنولوجيا بشروط متفق عليها؛

(و) تعزيز التعاون على الصعيد الدولي والتعاون في ما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجالات البحث والتطوير التكنولوجي وتنفيذ التكنولوجيات المناسبة في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والتكنولوجيات السليمة بيئيا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تكنولوجيا الوقود الأحفوري الأنظف وتكنولوجيا الشبكات الذكية،

بسبل عدّة تشمل توفير التمويل من مصادر متنوعة وتبادل أفضل الممارسات وإتاحة الحصول على تكنولوجيات ذات كفاءة، بشروط متفق عليها؛

(ز) الاستفادة من الآليات القائمة، والقيام، في مناطق الدول الجزرية الصغيرة التي لا توجد فيها مثل هذه الآليات، بتشجيع إنشاء مستودعات بيانات إقليمية متاحة على الإنترنت بحيث تكون ميسرة الاستخدام ودقيقة وشاملة في مجال الطاقة. وإجراء الدراسات التقنية وجمع المعلومات عن استقرار الشبكة وإدارتها، بما في ذلك الدراسات الهادفة إلى إتاحة بلوغ أقصى درجات التكامل في مجال الطاقة المتجددة وآليات التخزين المبتكرة؛

(ح) العمل وفق نهج متكامل لوضع وتعزيز خرائط طريق مبتكرة للطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتقديم معلومات مفصّلة عن تخطيط الموارد بحيث يراعي الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فضلا عن إمكانية حصول الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية على الطاقة.

الحد من أخطار الكوارث

٥١ - إننا نسلّم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تصارع آثار كوارث اشتدّت حدّة بعضها، وفاقم تغيّر المناخ حدّة بعضها الآخر، الأمر الذي أعاق تقدمها صوب تحقيق التنمية المستدامة. ونسلّم أيضا بأن الكوارث لها تأثيرها غير المتناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالحاجة الماسة إلى بناء القدرة على التكيّف، وتعزيز الرصد والوقاية، والحد من مواطن الضعف، وزيادة الوعي والتأهب للاستجابة للكوارث والتعافي منها.

٥٢ - وبالنظر إلى الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومواطن الضعف الفريدة والخاصة بها، فإننا نلتزم بدعم جهودها الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) الحصول على المساعدة التقنية والتمويل من أجل حيازة نظم الإنذار المبكر، والحد من أخطار الكوارث، وتحسين الاستجابة لحالات ما بعد الكوارث والتعافي منها، وتقييم المخاطر وجمع البيانات المتعلقة بها، واستخدام وتخطيط الأراضي، والحصول على معدات المراقبة، وإعداد برامج التثقيف للتأهب للكوارث والتعافي منها، بما في ذلك بموجب الإطار العالمي للخدمات المناخية وإدارة أخطار الكوارث؛

(ب) تعزيز التعاون والاستثمار في مجال إدارة أخطار الكوارث في القطاعين العام والخاص؛

(ج) تعزيز ودعم التخطيط لحالات الطوارئ والأحكام المتعلقة بالتأهب للكوارث والاستجابة لها، والإغاثة في حالات الطوارئ وإجلاء السكان، ولا سيما الضعفاء منهم، بمن فيهم النساء والفتيات والمشرّدون داخليا والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة؛

(د) تنفيذ إطار عمل هيوغو والعمل من أجل إيجاد إطار دولي جديد وطموح للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، يستند إلى الإنجازات السابقة، ويعطي الأولوية للوقاية منها والتخفيف من آثارها، ويتضمن أطر التنفيذ لمعالجة الثغرات في التنفيذ متى وجدت؛

(هـ) تعميم السياسات والبرامج المتصلة بالحد من أخطار الكوارث، والتكيّف مع تغير المناخ، والتنمية، حسب الاقتضاء؛

(و) المواءمة بين نظم الإبلاغ الوطنية والإقليمية، حيثما وجدت، لزيادة أوجه التآزر والاتساق؛

(ز) إنشاء مرافق التأمين ضد أخطار الكوارث على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزيزها، وإدراج إدارة أخطار الكوارث، وبناء القدرة على التكيف في صلب السياسات والاستراتيجيات، حيثما أمكن؛

(ح) زيادة المشاركة الدولية والإقليمية في مبادرات الحد من أخطار الكوارث.

المحيطات والبحار

٥٣ - إننا نسلّم بأن المحيطات والبحار، جنبا إلى جنب مع المناطق الساحلية، تشكل عنصرا أساسيا من عناصر النظام الإيكولوجي للأرض، وهي مرتبطة ارتباطا جوهريا بالتنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. فوجود محيطات وسواحل سليمة ومنتجة وقادرة على التكيف هو أمر حاسم من أجل تحقيق أهداف عدّة، من جملتها، القضاء على الفقر، وتوفير إمكانية الحصول على أغذية كافية ومأمونة ومغذية، وتوفير سبل كسب العيش، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وخدمات النظم الإيكولوجية الأساسية بما في ذلك عزل الكربون، كما يمثل عنصرا هاما في هوية شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية وثقافتها. وتعدّ مصائد الأسماك المستدامة وتربية الأحياء المائية، والسياحة الساحلية، وإمكانية استغلال موارد قاع البحار، ومصادر الطاقة المتجددة المحتملة، من أهم اللبنات لبناء اقتصاد محيطي مستدام في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٤ - فالدول الجزرية الصغيرة النامية لديها مناطق بحرية كبيرة، وقد أظهرت قدرات قيادية بارزة في مجال حفظ هذه المناطق ومواردها واستخدامها استخداما مستداما. ونحن نؤيد

الجهود التي تبذلها هذه الدول لوضع وتنفيذ استراتيجيات من أجل الحفاظ على هذه المناطق ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. ونؤيّد أيضا الجهود التي تبذلها من أجل الحفاظ على التراث الثقافي القيّم المغمور بالمياه.

٥٥ - ونؤكد من جديد أن القانون الدولي، على النحو المبيّن في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[٢٢]، يوفّر الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها البحرية واستخدامها على نحو مستدام.

٥٦ - واعترافا بالشاغل المتمثل في الآثار الضارة لتسربات النفط المحتملة من السفن الغارقة التابعة للدول على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ومراعاة للحساسيات المحيطة بالسفن التي تعد قبورا بحرية، فإننا نشير إلى أنه ينبغي للدول الجزرية الصغيرة النامية وأرباب السفن المعنيين أن يواصلوا معالجة المسائل المرتبطة بهذه المواضيع ثنائيا، وعلى أساس كل حالة على حدة.

٥٧ - ونسلّم بضرورة الأخذ بنهج متكامل للنظام الإيكولوجي إزاء الأنشطة المتصلة بالمحيطات من أجل توفير الحد الأمثل من الفرص. وينبغي أن يرتكز هذا النهج على أفضل المعارف العلمية المتاحة، وأن يولي الاعتبار الواجب لجهود الحفظ والنهج التحوطية، وأن يضمن الاتساق والتوازن في ما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٥٨ - ومن هذا المنطلق، فإننا نؤيد بقوة اتخاذ إجراءات لتحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز ودعم الجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تقييم حالة المحيطات والبحار ومواردها وحفظها وحمايتها وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام، وذلك من خلال دعم البحوث وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية، والإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية، بما في ذلك إدارة مصائد الأسماك، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية المتعلقة بالاستكشاف والاستخدام المستدام للموارد الحية وغير الحية؛

(ب) المشاركة في الجهود الوطنية والإقليمية لتنمية موارد المحيطات للدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو مستدام وتوليد عائدات متزايدة لشعوبها؛

(ج) التنفيذ الكامل والفعال لبرامج البحار الإقليمية التي تشارك فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(٢٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٨٣٣، الرقم ٣١٣٦٣.

(د) التصدي للتلوث البحري عبر إقامة شراكات فعالة، بما في ذلك من خلال وضع ترتيبات ذات صلة بالموضوع وتنفيذها، من قبيل برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، والصكوك المتعلقة، حسب الاقتضاء، بالحطام البحري، والمغذيات ومياه الصرف الصحي وغير ذلك من مصادر التلوث البحري، ومن خلال تبادل أفضل الممارسات وتطبيقها؛

(هـ) اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الشعاب المرجانية وغيرها من النظم الإيكولوجية البحرية الهشة من خلال وضع وتنفيذ نهج شاملة ومتكاملة لإدارة مناعتها وتعزيزها في مواجهة الضغوط، بما في ذلك تلك الناجمة عن تحمّض المحيطات والأنواع التوسعية، ومن خلال الاستفادة من تدابير من قبيل تلك المحددة في إطار عمل المبادرة الدولية للشعاب المرجانية لعام ٢٠١٣؛

(و) إجراء البحوث العلمية البحرية وتطوير قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية التكنولوجية في هذا المجال، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز إقليمية متخصصة بعلوم المحيطات، وتوفير المساعدة التقنية المتعلقة بتعيين حدود المناطق البحرية، وإعداد التقارير المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري؛

(ز) تعزيز وتنفيذ نظام رصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها، بغرض منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه بفعالية، بسبل منها الاستثمار في القدرات المؤسسية على المستويات المناسبة؛

(ح) دعم التنمية المستدامة لمصائد الأسماك صغيرة النطاق، وتحسين آليات تقييم موارد مصائد الأسماك وإدارتها، وتحسين المرافق للعاملين فيها، فضلا عن إطلاق مبادرات تضيف قيمة إلى إنتاجها وتحسّن سبل وصول المنتجات الواردة من مصائد الأسماك المستدامة صغيرة النطاق من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الأسواق؛

(ط) تشديد الضوابط المفروضة على الإعانات التي تقدم إلى قطاع مصائد الأسماك، بسبل من بينها حظر أشكال معينة من الإعانات التي تفضي إلى إيجاد طاقات زائدة عن الحاجة وإلى ممارسة الصيد المفرط، وفقا لإعلان الدوحة الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١، وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

(ي) بالنسبة إلى الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لعام ٢٠٠١ بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه[٢٣]، أن تنظر في القيام بذلك؛

(ك) تعزيز حفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال وإدارتها واستغلالها على نحو مستدام، بما في ذلك عن طريق اتّخاذ المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك المعنية تدابير تفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ل) تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على استغلال موارد مصائد الأسماك على نحو مستدام وتنمية الصناعات المتصلة بمصائد الأسماك، بما يمكّن الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق الاستفادة القصوى من موارد مصائد الأسماك ويضمن ألا يُلقى عليها بشكل غير متناسب عبء حفظ موارد المحيطات وإدارتها؛

(م) حثّ المجتمع الدولي على التعاون من أجل تنفيذ المسؤوليات المشتركة في إطار المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، بهدف تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من الاستفادة من الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال التي تشملها تلك المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك؛

(ن) تعزيز التعاون على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي للتصدّي لأسباب تحمّض المحيطات، ومواصلة دراسة آثاره وتقليصها إلى أدنى حد، بما في ذلك من خلال تقاسم المعلومات، وتنظيم حلقات عمل إقليمية، تضم علماء من الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفرقة البحوث الدولية، واتخاذ خطوات لزيادة قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على تحمّل آثار تحمض المحيطات، من خلال إمكانية وضع استراتيجية عن تحمّض المحيطات على مستوى الدول الجزرية الصغيرة النامية كلها؛

(س) القيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحفظ ما لا تقل نسبته عن ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما المناطق التي لها أهمية خاصة بالنسبة للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وذلك من خلال منظومات من المناطق المحمية المدارة بطريقة فعالة وعادلة والممثلة للنظم الإيكولوجية

(٢٣) انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٤.

والمترابطة على نحو جيد، ومن خلال تدابير حفظ فعالة أخرى متخذة حسب المناطق، من أجل الحد من معدل استنفاد التنوّع البيولوجي في البيئة البحرية؛

(ع) معالجة الشواغل الناجمة عن الآثار الطويلة الأجل المترتبة على إغراق الذخائر في البحر، بما في ذلك آثارها على صحة الإنسان وسلامته، وعلى البيئة والموارد البحرية.

الأمن الغذائي والتغذية

٥٩ - إننا ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي في المقام الأول من البلدان المستوردة الصافية لكامل احتياجاتها من الغذاء، وأنها عرضة للتأثر بصورة استثنائية بمدى التذبذب في توافر الواردات من الأغذية والتقلب الحاد في أسعارها. ولذلك، فمن الأهمية بمكان دعم حق كل شخص في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذٍّ، والقضاء على الجوع، وتوفير سبل كسب الرزق، مع القيام في الوقت نفسه بحفظ الأراضي والتربة والغابات والمياه والنباتات والحيوانات والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وحمايتها وكفالة استخدامها على نحو مستدام. وإننا نشدد على الدور البالغ الأهمية الذي تؤدّيه النظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصائد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في كفالة الأمن الغذائي والتغذية وفي توفير سبل العيش لسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٠ - وإننا ندرك الخطر الناجم عن اتّباع نظام غذائي غير صحي وضرورة تشجيع إنتاج الأغذية الصحية واستهلاكها.

٦١ - ونقر بالدعوة الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع التحضيري الأقاليمي للمؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، المعتمدة في بريدجتاون، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣[٢٤] من أجل تيسير عقد اجتماع بشأن الأمن الغذائي والتغذوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل وضع برنامج عمل للتصدي للتحديات التي تواجهها في هذين المجالين، وندعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى تيسير هذا المنتدى الذي يُعقد مرة كل سنتين.

٦٢ - ونحيط علما بالدعوة إلى انعقاد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الذي تنظّمه كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وتترتب عليه آثار هامة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونتطلع إلى ما سيسفر عنه من نتائج.

---

(٢٤) A/CONF.223/PC/2، المرفق.

٦٣ - وفي هذا الصدد، نحن ملتزمون بالعمل معا من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تشجيع اللجوء بشكل أكبر إلى ممارسات الزراعة المستدامة والممارسات المستدامة في مجالات المحاصيل والماشية والحراجة ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بغية تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، مع ضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية اللازمة؛

(ب) تشجيع الأسواق الدولية والمحلية المفتوحة ذات الكفاءة على دعم التنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية؛

(ج) تحسين التعاون الدولي لغرض الحفاظ على إمكانية الوصول إلى أسواق الغذاء العالمية وخاصة أثناء فترات التقلب العالي في أسواق السلع الأساسية؛

(د) زيادة الدخل وفرص العمل في المناطق الريفية، مع التركيز على تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة وصغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء منهم؛

(هـ) وضع حد لسوء التغذية بجميع أشكاله، بما في ذلك عن طريق تأمين إمكانية الحصول على ما يكفي من الطعام المأمون والمعقول التكلفة والمتنوع والمغذي، على مدار السنة؛

(و) تعزيز قدرة الزراعة ومصائد الأسماك على تحمّل الآثار السلبية لتغير المناخ وتحمّض المحيطات والكوارث الطبيعية؛

(ز) الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي المستدام من خلال التعاون التقني الدولي.

المياه والصرف الصحي

٦٤ - إننا ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه العديد من التحديات في ما يتعلق بموارد المياه العذبة، بما في ذلك تلوث المياه والاستغلال المفرط للمياه السطحية والجوفية والساحلية، وتسرب المياه المالحة، والجفاف، وندرة المياه، وتحات التربة، ومعالجة المياه والمياه المستعملة، فضلا عن الافتقار إلى الحصول على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. وعلاوة على ذلك، تؤثّر أي تغيرات في أنماط هطول المطر المرتبطة بتغير المناخ بشكل متفاوت إقليميا وقد يكون تأثيرها كبيرا على إمدادات المياه.

٦٥ - وإننا، في هذا الصدد، ملتزمون بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) تطوير القدرات المؤسسية والبشرية من أجل تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وما يتصل بها من نظم إيكولوجية على نحو فعال وشامل للجميع ومستدام، بما في ذلك دعم مشاركة المرأة في نظم إدارة المياه؛

(ب) توفير وتشغيل مرافق وبنى تحتية لمياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية ونظم إدارة النفايات، بما في ذلك استكشاف إمكانية تنفيذ تكنولوجيا تحلية حيثما يكون ذلك مجديا اقتصاديا وبيئيا؛

(ج) تيسير التوسع في معالجة المياه المستعملة وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها في سياق استدامة استخدام الموارد المائية وكفاءتها؛

(د) تحسين كفاءة استخدام المياه، والعمل من أجل القضاء على الإفراط في استخراج المياه، ولا سيما المياه الجوفية، والتخفيف من آثار تسرب المياه المالحة.

النقل المستدام

٦٦ - إننا نسلّم بأن النقل والتنقل أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للنقل المستدام أن يحسِّن النمو الاقتصادي وأن يعزز فرص التجارة المتاحة ويحسن إمكانية الوصول. ومن شأن النقل المأمون والموثوق به والمستدام تحقيق تكامل أفضل للاقتصاد، مع مراعاة لأوضاع البيئة. ونسلم أيضا بما لتنقل الأشخاص والبضائع على نحو يتسم بالكفاءة من أهمية لتعزيز المشاركة الكاملة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، وبإمكانية أن تؤدي وسائل النقل المستدامة إلى تحسين العدالة الاجتماعية والصحة وقدرة المدن على الصمود، وإلى إيجاد روابط بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وإلى زيادة إنتاجية المناطق الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٧ - وفي هذا الصدد، فإننا ملتزمون بمواصلة وتعزيز تقديم الدعم إلى جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تحقيق إمكانية النقل السليم بيئيا والمأمون وميسور التكلفة وجيد الصيانة؛

(ب) النهوض بسلامة النقل البري والبحري والجوي؛

(ج) وضع ترتيبات عملية للنقل على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك تحسين سياسات النقل الجوي والبري والبحري التي تتبع النهج القائم على دورة الحياة في ما يتعلق بتطوير وإدارة الهياكل الأساسية للنقل؛

(د) زيادة كفاءة استخدام الطاقة في قطاع النقل.

الاستهلاك والإنتاج المستدامان

٦٨ - لما كان تشجيع الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج هو أحد الأهداف الجامعة للتنمية المستدامة وشرط أساسي لتحقيقها، فإننا نشير إلى إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ورؤيته، ونسلّم بأن جميع البلدان ينبغي أن تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، على أن تضطلع البلدان المتقدمة النمو بدور قيادي في هذه العملية وأن تستفيد منها جميع البلدان. وينبغي أن يكون ذلك متفقا مع أهدافها واحتياجاتها وأولوياتها الوطنية، مع إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على نموها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

٦٩ - وفي هذا الصدد، فإننا ننادي بدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف وضع وتنفيذ برامج ضمن إطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة سعيا إلى النهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع التركيز على المؤسسات بالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، والسياحة المستدامة، وإدارة النفايات، والغذاء، والتغذية، وأنماط الحياة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والروابط في سلسلة الإمداد من أجل النهوض بالتنمية الريفية.

إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما فيها النفايات الخطرة

٧٠ - إننا نسلّم بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال فترة حياتها، وكذلك الإدارة السليمة للنفايات أمر بالغ الأهمية لحماية صحة البشر والبيئة. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما هي الحال بالنسبة لجميع البلدان، فإن الإدارة السليمة بيئيا للنفايات هي أيضا أمر بالغ الأهمية من أجل صحة البشر وحماية البيئة، كما أنه من شأن الخصائص التي تميز الدول الجزرية الصغيرة النامية من حيث صغر مساحة أرضها ومواقعها النائية أن يفرض عليها تحديات خاصة في مجال التخلص من النفايات على نحو سليم.

٧١ - وفي هذا الصدد، فإننا نقر التدابير التالية المتخذة من أجل تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات:

(أ) تعزيز برامج التعاون التقني، بما في ذلك تلك التي تجري في إطار اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود[٢٥]، والنهج الاستراتيجي

(٢٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٧٣، الرقم ٢٨٩١١.

للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، واتفاقية لندن والبروتوكول الملحق بها، والاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، من أجل تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بإدارة النفايات، بما في ذلك النفايات الكيميائية والخطرة، والنفايات الناجمة عن الطائرات والسفن، والنفايات البلاستيكية البحرية، وزيادة تعزيز وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية للخطط الطارئة لمكافحة الانسكابات النفطية؛

(ب) بالنسبة إلى الدول التي لم تنظر بعد في أن تصبح أطرافا في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات، وكفالة تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك توفير الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم المناسب، أن تقوم بذلك، وأن تنفذ، حسب الاقتضاء، النظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف ووسم المواد الكيميائية، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ج) تيسير تحسين الوصول إلى البرامج القائمة لبناء القدرات، من قبيل البرامج التي تنفذ في إطار اللوائح الصحية الدولية لمنظمة الصحة العالمية، والتي تدعو إلى تعزيز إدارة مخاطر محددة، بما في ذلك برامج مراقبة الأحداث الكيميائية وغيرها من الأحداث السمية والبيئية؛

(د) تنفيذ نُهُج التخفيض وإعادة الاستخدام والتدوير والتعافي والإعادة، وفقا للقدرات والأولويات الوطنية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات والتكنولوجيات الملائمة بيئيا.

الصحة والأمراض غير المعدية

٧٢ - إننا نسلّم بأن الصحة شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعها، ونتيجة من نتائجها، ومؤشر عليها. وندرك أنه لن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة إلا في ظل عدم انتشار الأمراض الموهنة المعدية وغير المعدية، بما فيها الأمراض الناشئة والتي تعاود الظهور، وعند بلوغ السكان حالة من السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية.

٧٣ - ونعترف بأن العبء والتهديد المتمثلين في الأمراض المعدية وغير المعدية، ما زالا من الشواغل الخطيرة على الصعيد العالمي ويشكلان أحد أكبر التحديات الماثلة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية في القرن الحادي والعشرين. وفي حين أن الوقاية والعلاج والرعاية والتعليم عناصر بالغة الأهمية، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الإجراءات الوطنية التي اتخذتها الدول الجزرية الصغيرة النامية بغرض التصدي للأمراض المعدية وغير المعدية.

٧٤ - ونحيط علما بالوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها[٢٦].

٧٥ - وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) وضع السياسات والاستراتيجيات الشاملة للحكومة ككل والمتعددة القطاعات والرامية إلى الوقاية من الأمراض ومعالجتها، وتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات على نحو شامل، بما في ذلك من خلال تعزيز النظم الصحية، وتشجيع التنفيذ الفعال للتغطية الصحية الشاملة، وتوزيع اللوازم الطبية والأدوية، والتثقيف والتوعية العامة، وحفز الناس على أن يعيشوا حياة أكثر صحة، عن طريق اتباع النظم الغذائية الصحية، والتغذية الجيدة، والرياضة، والتثقيف؛

(ب) وضع برامج وسياسات وطنية محددة تهدف إلى تعزيز النظم الصحية، وتحقيق التغطية الشاملة من الخدمات الصحية، وتوزيع اللوازم الطبية والأدوية، بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والشركاء الإنمائيين الرئيسيين، والجهات المعنية الأخرى، بناء على دعوة من الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) اتخاذ خطوات عاجلة لوضع أهداف واستراتيجيات لفترة السنوات العشر من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٥ من أجل عكس اتجاه انتشار الأمراض غير المعدية وحدتها؛

(د) تنفيذ أنشطة ذات تخطيط جيد وقيمة مضافة، تعزز النهوض بالصحة وتحسن الرعاية الصحية الأولية، ووضع آليات للمساءلة لرصد الأمراض غير المعدية؛

(هـ) تفعيل التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال مكافحة الأمراض، عن طريق استخدام المنتديات الدولية والإقليمية القائمة لعقد الاجتماعات المشتركة التي تعقد كل سنتين لوزراء الصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والقطاعات الأخرى ذات الصلة، من أجل التصدي للأمراض غير المعدية على وجه الخصوص؛

(و) تحقيق حصول الجميع على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه والرعاية والدعم المتعلقين به، والقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، فضلا

(٢٦) القرار ٦٨/٣٠٠، المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤.

عن تجديد وتعزيز جهود مكافحة الملاريا والسل، وأمراض المناطق المدارية المهملة الناشئة والعائدة، بما في ذلك حمى تشيكونغونيا وحمى الضنك؛

(ز) الحد من معدلات الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال، وتحسين صحة الأمهات والرضع والأطفال.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧٦ - إننا ندرك أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات، لها أثر تحويلي ومضاعِف على التنمية المستدامة، وأنها تشكل القوة المحركة للنمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للنساء أن يشكلن عناصر قوية للتغيير.

٧٧ - وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية والرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

(ب) إدماج المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة وضمان المساواة في الحصول على العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق؛

(د) إنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛

(هـ) مواصلة اتخاذ تدابير تكفل للمرأة المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة في جميع الميادين وفي القيادة على جميع مستويات صنع القرار في القطاعين العام والخاص، عن طريق السياسات والإجراءات، من قبيل التدابير الخاصة المؤقتة، حسب الاقتضاء، ومن خلال وضع أهداف وغايات ومعايير ملموسة والعمل على تحقيقها؛

(و) ضمان المساواة في الحصول على نوعية جيدة من التعليم والرعاية الصحية؛

(ز) ضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع النساء في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحماية صحتهن الجنسية والإنجابية وحقوقهن الإنجابية وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٢٧]، ومنهاج عمل بيجين[٢٨]، والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما؛

---

(٢٧) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(ح) معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية والاجتماعية – الاقتصادية، والأشكال المتعددة من التمييز التي تؤثر على النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، والتي تعيق التقدم والتنمية؛

(ط) منح المرأة حقوقا متساوية مع الرجل في الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الوصول إلى الأراضي وغيرها من أشكال الممتلكات وملكيتها والسيطرة عليها، وإلى الائتمان والميراث والموارد الطبيعية والتكنولوجيا الجديدة الملائمة.

التنمية الاجتماعية

٧٨ – إننا نسلّم بأن التنمية الاجتماعية، باعتبارها أحد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، لها أهميتها الحاسمة لضمان إحراز تقدم من جانب الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية سواء الآن أو في المستقبل. لذلك نؤيد الجهود الرامية إلى تحسين الحماية الاجتماعية والإدماج، من أجل تحسين الرفاه وضمان الفرص للفئات الأكثر ضعفا والأشد حرمانا.

٧٩ – ونساند الدول الجزرية الصغيرة النامية في التزامها بنهج للتنمية يركز على القضاء على الفقر، الأمر الذي ينبغي أن يضمن أن تتاح للأشخاص، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في فقر، على قدم المساواة، إمكانية الوصول إلى التعليم والصحة والغذاء والمياه والمرافق الصحية وغيرها من الخدمات العامة والاجتماعية، والوصول إلى الموارد الإنتاجية، بما في ذلك القروض والأراضي والتدريب والمعارف والمعلومات والدراية الفنية. وهذا النهج يمكِّن المواطنين والمجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرارات بشأن السياسات والبرامج الإنمائية.

الثقافة والرياضة

٨٠ – إننا ندرك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها ثروة ثقافية، هي بمثابة القوة الدافعة والأداة التمكينية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، فإن المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية وتجلياتها الثقافية التي تؤكد على الصلات العميقة بين الشعوب والثقافة والمعرفة والبيئة الطبيعية، يمكن أن تنهض حقا بتحقيق التنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي.

٨١ – وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد بقوة جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(٢٨) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(أ) تعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات والتعاون الدولي في الميدان الثقافي، تمشيا مع الاتفاقيات الدولية المنطبقة، ولا سيما اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛

(ب) الاستفادة من العمل المشترك بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية واليونسكو؛

(ج) تطوير وتعزيز الأنشطة الثقافية الوطنية والإقليمية والهياكل الأساسية، بما في ذلك عن طريق شبكة مواقع التراث العالمي، مما يعزز القدرات المحلية، ويعزز الوعي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويحسن التراث الثقافي الملموس وغير الملموس، بما في ذلك المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية، وإشراك السكان المحليين لصالح الأجيال الحالية والمقبلة؛

(د) تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، بما فيها السياحة، والتي تستفيد من التراث الثري للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولها دور تقوم به في النمو المستدام والشامل للجميع؛

(هـ) تطوير آليات محلية لصون وتعزيز وحماية وحفظ ممارسات التراث الطبيعي والثقافي الملموس وغير الملموس، والمعارف التقليدية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٢ - واعترافا بالقدرات القوية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الرياضة، نؤيد قيام الدول الجزرية الصغيرة النامية باستخدام الرياضة كوسيلة لحفز التنمية، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والسلام، والتعليم، والنهوض بالصحة، وبناء مهارات الحياة، لا سيما في صفوف الشباب.

تعزيز المجتمعات السلمية والمجتمعات المحلية الآمنة

٨٣ - إننا ندرك أهمية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الجارية الرامية إلى كفالة مجتمعات سلمية ومجتمعات محلية آمنة، بوسائل من بينها بناء مؤسسات مستجيبة وخاضعة للمساءلة، وكفالة الوصول إلى العدالة، واحترام جميع حقوق الإنسان، مع مراعاة الأولويات والتشريعات الوطنية.

٨٤ - وندرك أن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن تتأثر سلبا بالجريمة والعنف، بما في ذلك النزاع وعنف العصابات والعنف في أوساط الشباب، والقرصنة، والاتجار بالبشر والجرائم السيبرانية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعلى وجه الخصوص، فإن الافتقار إلى سبل العيش المستدامة والفرص المتاحة لمواصلة التعليم وهدم هياكل دعم المجتمع المحلي، يمكن أن تؤدي إلى تزايد أعداد الشباب من الرجال والنساء المنخرطين في العنف والجريمة.

٨٥ - وإننا نؤيد جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص والجرائم السيبرانية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة الدولية، وذلك بتشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات المنطبقة والتصديق عليها، وسن واستخدام تشريعات تحظر الاتجار بالبشر، وبتعزيز المؤسسات القوية وتحسين الآليات التي تكفل الحماية من أجل ضمان الرعاية الملائمة لضحايا الاتجار بالجنس والعمل القسري، وفقا للاتفاقات والمعاهدات الوطنية والدولية ذات الصلة.

٨٦ - ونؤيد وضع خطط عمل في الدول الجزرية الصغيرة النامية للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات اللائي كثيرا ما يكنَّ أهدافا للعنف القائم على نوع الجنس واللائي يتأثرن على نحو غير متناسب بالجريمة والعنف والنزاع، وكفالة مشاركتهن بصورة أساسية في جميع العمليات ذات الصلة.

التعليم

٨٧ - نؤكد من جديد أن الوصول الكامل وعلى قدم المساواة إلى التعليم الجيد على جميع المستويات شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ونؤكد أهمية الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المبذولة في هذا الصدد.

٨٨ - وفي هذا الصدد، فنحن ملتزمون بتقديم الدعم بقوة لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) توفير التعليم والتدريب عاليي الجودة للشباب والفتيات، مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك في المجالات الإبداعية والثقافية والبيئية والميادين المتصلة بها، حتى يتسنى لجميع الناس امتلاك المهارات الضرورية ويمكنهم أن يستفيدوا من فرص العمل لكي يعيشوا حياة منتجة؛

(ب) ضمان أن يسهم التعليم في النهوض ببناء السلام وتعزيز الإدماج الاجتماعي؛

(ج) زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية المهارات من أجل الجميع، بما في ذلك التدريب المهني، فضلا عن تحسين فرص الحصول على التعليم الرسمي وغير الرسمي بما في ذلك المهارات المتصلة بمباشرة الأعمال الحرة، بسبل من بينها الوسائل الرسمية وغير الرسمية، من قبيل استخدام التعليم عن بعد، ووضع نُهُج التدريب المناسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

التنوع البيولوجي

٨٩ - إننا متفقون على تعزيز التعاون وإقامة الشراكات على الصعيد الدولي، حسب الاقتضاء، وتبادل المعلومات، ونرحب في هذا السياق بعقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠، من أجل تشجيع جميع الجهات المعنية على المشاركة بنشاط في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة، والحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها، توخيا للعيش في وئام مع الطبيعة.

٩٠ - ونحن نسلّم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها عموما تنوع بيولوجي بحري وبري غير عادي، وفي كثير من الحالات يعد هذا الأمر أساسياً في سبل كسب عيشها وهويتها. وإذ نلاحظ أن هذا التنوع البيولوجي القيّم وخدمات النظم الإيكولوجية التي يوفرها يواجه خطراً داهماً، فإننا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) حفظ التنوع البيولوجي واستخدام مكوناته بصورة مستدامة وتقاسم الفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الجينية بصورة عادلة ومنصفة؛

(ب) تصدير المنتجات العضوية والطبيعية والمنتجات المزروعة محليا بطريقة مستدامة؛

(ج) الحصول على الموارد المالية والتقنية من أجل حفظ وإدارة التنوع البيولوجي على نحو مستدام.

٩١ - وإننا ندعو الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي[٢٩] إلى النظر في التصديق على بروتوكول ناغويا الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي والمتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها، وتنفيذه، وفي الوقت نفسه نسلّم بما يمكن أن يؤديه الحصول على الموارد الجينية والتقاسم المنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها من دور في المساهمة في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بشكل مستدام، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

٩٢ - إننا نسلّم بأن التصدي للتحديات المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف سيكون من الأمور الجوهرية لكي تحقق الدول الجزرية الصغيرة النامية الأمن الغذائي والتغذية، والتكيف مع تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، وبناء القدرة على الصمود

(٢٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

في مواجهة الكوارث الطبيعية. كما نؤيد بقوة الجهود التي تبذلها هذه الدول في تصميم وتنفيذ سياسات التأهب والمرونة المتعلقة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على سبيل الأولوية وحفز تعبئة الموارد المالية من مجموعة من الموارد العامة والخاصة، وكذلك تعزيز استدامة موارد التربة المحدودة لديها.

٩٣ - ونعترف بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المعنون ”متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)“[٣٠]، الذي قرر فيه مؤتمر الأطراف إنشاء فريق عامل حكومي دولي لكي يقوم، في جملة أمور، بوضع تعريف على أساس علمي لمفهوم التعادل في تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة.

الغابات

٩٤ - إننا إذ نسلّم بالأهمية الحيوية للغابات في ما يتعلق بسبل العيش والنظم الإيكولوجية للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها هذه الدول من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تنفيذ الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات؛

(ب) الإبطاء في معدل إزالة الغابات وتدهورها ووقف اتجاهه وعكس مساره، وذلك بسبل تشمل تعزيز التجارة في منتجات الغابات التي يجري الحصول عليها بصورة قانونية ومستدامة؛

(ج) إعادة زراعة الغابات وإصلاح الغابات وغرس الغابات الجديدة على نحو ملائم؛

(د) معالجة العقبات وتحيُّن الفرص لحشد التمويل من جميع المصادر لدعم السياسات الوطنية المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات وتحسين حالة التنوع البيولوجي من خلال حفظ وحماية النظم الإيكولوجية والأنواع والتنوع الجيني؛

(هـ) المشاركة في استعراض الترتيب الدولي المتعلق بالغابات في إطار منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات من أجل استكشاف المجموعة الكاملة للخيارات بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات؛

(٣٠) ICCD/COP (11)/23/Add.1، المقرر ٨/م أ-١١.

(و) تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية والبشرية من أجل الإدارة المستدامة للغابات استناداً إلى نهج شامل ومتكامل للاستخدام المستدام لموارد الغابات.

الأنواع الدخيلة التوسعية

٩٥ - إننا إذ نلاحظ أن الأنواع الدخيلة التوسعية تشكل خطرا على التنمية المستدامة وتقوض جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي وسبل العيش وحفظ وصون موارد المحيطات ومرونة النظام البيئي، وتعزيز الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ، ندعو إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون متعدد القطاعات على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لتوسيع الهياكل القائمة لمجابهة الأنواع الدخيلة التوسعية على نحو فعال؛

(ب) تحسين الجهود الرامية إلى القضاء على الأنواع الدخيلة التوسعية والتحكم فيها، بما في ذلك من خلال توفير الدعم للبحوث وتطوير تكنولوجيات جديدة من خلال توسيع التعاون ودعم الهياكل الإقليمية والدولية القائمة؛

(ج) تطوير وتعزيز القدرة على معالجة قضايا الأنواع الدخيلة التوسعية، بما في ذلك الوقاية منها وتحسين الوعي العام في الدول الجزرية الصغيرة النامية بهذه المسألة.

وسائل التنفيذ، بما في ذلك الشراكات

٩٦ - في حين نسلّم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تحقيق تنميتها المستدامة، فإننا ندرك أن التحديات الإنمائية المستمرة التي تواجه هذه الدول تتطلب إقامة شراكة عالمية معزّزة للتنمية، وتوفير وتعبئة جميع وسائل التنفيذ على النحو الملائم، واستمرار الدعم الدولي لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا.

الشراكات

٩٧ - إننا ندعو إلى زيادة جميع أشكال الشراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية ومن أجلها.

٩٨ - وندرك أنه بالنظر إلى مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وحاجتها إلى تعزيز قدرتها على الصمود، وفي ضوء الموضوع الذي يعقد في إطاره المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون الدولي

وضمان إقامة شراكات حقيقية ومستمرة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة القضايا المتعلقة بأولويات هذه الدول واحتياجاتها الإنمائية المستدامة.

٩٩ - وندعو أيضا إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وبالأخص التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونؤكد من جديد أن التعاون بين بلدان الشمال والجنوب لا يزال هو الشكل الأساسي للتعاون الدولي، وأن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب إنما هو مكمل له. وندرك أن الشراكات الحقيقية والمستمرة سوف تؤدي دورا هاما في دفع عجلة التنمية المستدامة، من خلال تسخير إمكانات المشاركة الكاملة بين الحكومات على جميع المستويات، والأعمال التجارية، والمجتمع المدني، ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين. وندرك كذلك أن الشراكات هي أدوات فعالة لتعبئة الموارد البشرية والمالية والخبرات والتكنولوجيا والمعارف ويمكن أن تشكل محركات قوية من أجل التغيير والابتكار والرفاهية.

١٠٠ - ونؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي شركاء على قدم المساواة، وأن الشراكات الحقيقية والمستمرة والقوية إنما تقوم على أساس التعاون المتبادل والملكية، والثقة، والمواءمة، والتنسيق، والاحترام، والتوجه نحو تحقيق النتائج، والمساءلة، والشفافية، وأنها تتطلب إرادة سياسية لاتخاذ التزامات طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها وتنفيذها. وينبغي الاستفادة من الشراكات بجميع أشكالها، بغض النظر عن حجمها وقيمتها الاقتصادية، كما ينبغي تعزيزها وتقويتها لضمان المشاركة الفعالة من مختلف الجهات الفاعلة (بما في ذلك السلطات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية)، والعمل على تحقيق رؤية الدول الجزرية الصغيرة النامية المتمثلة في الاعتماد على الذات والتعاون على تنفيذ السياسات الوطنية التي تساعد على تحقيق الالتزامات الواردة في برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، ومسار ساموا، والأهداف الإنمائية للألفية، والإعلانات والصكوك الدولية الأخرى.

١٠١ - وفي هذا الصدد، فإننا نطلب من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتقديم توصيات، بما في ذلك من خلال استخدام الآليات الحكومية الدولية القائمة، لوضع إطار شراكة لرصد وضمان التنفيذ الكامل للتعهدات والالتزامات من خلال إقامة شراكات من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن يكفل الإطار أن تركز الشراكات على أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد فرص جديدة لتعزيز التنمية المستدامة لهذه الدول، وضمان التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية

موريشيوس، ومسار ساموا. وينبغي تقديم التوصيات إلى الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والستين للنظر فيها واتخاذ إجراءات بشأنها.

التمويل

١٠٢ - إننا ندرك أن التمويل من جميع المصادر، المحلية والدولية، والعامة والخاصة، وكذلك تطوير ونقل التكنولوجيا الحديثة الموثوقة والميسورة التكلفة بشروط متفق عليها، وتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات، وتهيئة البيئات المؤسسية والسياسات المتعلقة بالبيئة على جميع المستويات هي أمور تشكل في مجموعها وسيلة بالغة الأهمية لدفع عجلة التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنظر إلى ما تواجهه هذه الدول من مواطن ضعف فريدة وخاصة تقتضي اهتماما مكرسا، فإنها ستواصل استخدام مجموعة واسعة من آليات التمويل المتاحة لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا.

١٠٣ - وإننا ندرك أن التمويل الدولي يؤدي دورا هاما في زيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التخفيف من حدة الأزمات المتعددة والاستجابة لها، من خلال زيادة تأثير الصناديق القائمة، وحشد وتحفيز وتوفير الموارد المالية مباشرة من مجموعة متنوعة من المصادر العامة والخاصة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، لدعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا.

١٠٤ - وإننا نحث جميع البلدان على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال توفير الموارد المالية، لدعم برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا. وفي هذا الصدد، فإن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، والهدف المتمثل في نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأقل نموا، يعد أمراً بالغ الأهمية.

١٠٥ - ونرحب بزيادة الجهود الرامية إلى تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي. وندرك أيضا الحاجة إلى تحسين فعالية التنمية، وزيادة النهج القائمة على البرامج، واستخدام النظم القطرية للأنشطة التي يديرها القطاع العام، وخفض تكاليف المعاملات، وتحسين المساءلة المتبادلة والشفافية، ونهيب في هذا الصدد بجميع الجهات المانحة عدم تقييد المساعدات إلى أقصى حد ممكن. وعلاوة على ذلك، فإننا سنجعل التنمية أكثر

فعالية وقابلية للتنبؤ بها من خلال تزويد البلدان النامية بالمعلومات الإرشادية بانتظام وفي الوقت المناسب بشأن الدعم المخطط له في المدى المتوسط. وندرك أهمية الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز تملك زمام القيادة فيها في ما يتعلق بالتنمية والمؤسسات والنظم والقدرات الوطنية لضمان أفضل النتائج لتحقيق التنمية الفعالة من خلال مشاركة البرلمانات والمواطنين في تشكيل تلك السياسات وتعميق المشاركة مع منظمات المجتمع المدني. وينبغي أيضا أن نضع في اعتبارنا أنه لا توجد صيغة موحدة تناسب الجميع تضمن فعالية التنمية. ويجب النظر في حالة كل بلد على حدة تماماً.

١٠٦ - وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز استخدام السياسات المحلية والتمويل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمستويات كل منها من المديونية والقدرات الوطنية؛

(ب) الوصول إلى الترتيبات والطرائق الدولية لتمويل التنمية في البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات واستعراض إجراءات التطبيق؛

(ج) تنفيذ مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وذلك من خلال توفير الموارد المالية المناسبة وتمشيا مع الالتزامات الدولية القائمة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(د) خفض التكاليف المتصلة بالتحويلات المالية مع مواصلة السعي إلى تحقيق الأهداف الدولية والنتائج المتفق عليها للمبادرات الدولية الهامة التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة بشأن التحويلات المالية، نظرا لأهمية هذه التحويلات بالنسبة للنمو الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

التجارة

١٠٧ - بالنظر إلى أوجه الضعف الفريدة والخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل صغر حجمها، ومحدودية قدرتها التفاوضية، وبعدها عن الأسواق، فإننا ندرك الحاجة إلى بذل جهود لدعم اندماجها بصورة أكبر على الصعيد الإقليمي وبين الأقاليم وفي الأسواق العالمية. وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، فإننا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تشجيع الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة بنجاح في الاتفاقات التجارية والاقتصادية، مع مراعاة أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية القائمة، حسب الاقتضاء، وننوه بما تم القيام به من عمل حتى الآن في إطار برنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة التابع لمنظمة التجارة العالمية؛

(ب) الحصول على مساعدة تقنية من خلال آليات المساعدة المتصلة بالتجارة وبرامج أخرى لتعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك فيما يتعلق بتوضيح القواعد والضوابط التجارية، والتفاوض على الاتفاقات التجارية وتنفيذها، وصياغة وإدارة السياسات التجارية المتماسكة بهدف تحسين القدرة التنافسية التجارية وكذلك آفاق التنمية والنمو؛

(ج) تقييم الآثار المترتبة على الحواجز غير الجمركية والتخفيف منها لإتاحة الفرص للوصول إلى أسواقها من خلال جملة أمور مثل تقديم المساعدة التقنية المناسبة وتنفيذ اتفاق تيسير التجارة الخاص بمنظمة التجارة العالمية؛

(د) إقامة وتعزيز الشراكات لتدعيم مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات، وبناء قدراتها الإنتاجية ومعالجة قيودها المتعلقة بجانب العرض.

بناء القدرات

١٠٨ - نؤكد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب مواصلة وتعزيز الاستثمارات في مجال التعليم وبرامج تدريبية أخرى لتطوير القدرات البشرية والمؤسسية من أجل بناء قدرة مجتمعاتها واقتصاداتها، وفي الوقت نفسه التشجيع على استخدام واستبقاء المعارف بجميع أشكالها، بما في ذلك المعارف التقليدية، داخل هذه الدول، وضمان المساءلة والشفافية في جميع الجهود الرامية إلى بناء القدرات من قبل جميع الأطراف.

١٠٩ - وفي هذا الصدد، فإننا ندعم بقوة الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تحسين الآليات والموارد القائمة لتوفير برامج منسقة ومتسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وبالتعاون مع الوكالات الوطنية واللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، من أجل تعزيز القدرات الوطنية والمؤسسات، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة والنجاحات المحققة من مبادرة بناء القدرات لعام ٢٠١٥؛

(ب) تعزيز مؤسساتها الوطنية استكمالا لبناء قدراتها؛

(ج) ضمان إدراج أنشطة بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، حسب الاقتضاء، في جميع أطر التعاون والشراكات، وإدماجها في أولويات وبرامج عمل جميع وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بالتنسيق مع جهود التنمية الأخرى ضمن ولاياتها ومواردها الحالية؛

(د) وضع برنامج تدريبي مكثف للتنمية المستدامة مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية يقع مقره في الاتحاد الجامعي للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) تعزيز برنامج المساعدة التقنية بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الإقليمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(و) بناء القدرات الوطنية، عند الاقتضاء، للاستفادة من تحليل التكاليف والفوائد لوضع السياسات المستنيرة في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك وضع نماذج محددة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية لتقييم الجوانب الفنية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالانضمام إلى الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والصكوك ذات الصلة والتصديق عليها وتنفيذها؛

(ز) بناء القدرات الوطنية لتحقيق متطلبات تقديم التقارير الناجمة عن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية عند توقيع الاتفاقات والالتزامات الدولية؛

(ح) إنشاء منصات وطنية وإقليمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراكز لنشر المعلومات في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتسهيل تبادل المعلومات والتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاستفادة من منصات المعلومات والاتصالات القائمة، حسب الاقتضاء؛

(ط) تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وفيما بين الأقاليم بشأن التعليم والتدريب، وتحديد وتطبيق الممارسة الجيدة الملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية كحلول للتحديات المشتركة؛

(ي) كفالة تمكين المرأة على نحو كامل ومتساو للاستفادة من تنمية القدرات وأن تكون المؤسسات شاملة وداعمة للمرأة على جميع المستويات، بما في ذلك القيادة العليا.

التكنولوجيا

١١٠ - إننا ندرك أن حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التقنيات الحديثة، الموثوق بها، وميسورة التكلفة، والسليمة بيئيا أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة وتعزيز بيئة توفر حوافز للابتكار وتنظيم المشاريع. وتعد العلوم والتكنولوجيا والابتكار عوامل مساعدة ومحفزة أساسية للتنمية المستدامة.

١١١ - وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على التكنولوجيات والدراية الفنية الملائمة، والموثوق بها، وميسورة التكلفة، والسليمة بيئيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة، وزيادة الترابط واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب والتشريعات الوطنية، وكذلك مشاركة القطاعين العام والخاص.

البيانات والإحصائيات

١١٢ - نؤكد من جديد على الدور الذي تؤديه البيانات والإحصائيات في تخطيط التنمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، والحاجة إلى نظام للأمم المتحدة يقوم بجمع الإحصاءات من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بغض النظر عن حجمها وبأقل السبل صعوبة، من خلال جملة أمور، تتيح إرسالها إلكترونياً، وعند الاقتضاء، إرسالها من خلال وكالات إقليمية مختصة.

١١٣ - وندرك أن المطلوب هو تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي لتمكين التخطيط الفعال والمتابعة وتقييم التنفيذ وتتبع النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١١٤ - وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) تعزيز توافر وإمكانية الوصول إلى نظم البيانات والإحصاءات الخاصة بها، وفقا للأولويات والظروف الوطنية، وتعزيز إدارتها لنظم البيانات المعقدة، بما في ذلك منصات البيانات الجغرافية المكانية، وإطلاق مبادرات شراكة جديدة أو توسيع نطاق المبادرات القائمة؛

(ب) الاستفادة من المعايير الإحصائية الحالية للأمم المتحدة، والموارد المتاحة في مجالات الإحصاءات الاجتماعية والبيئية؛

(ج) تحسين عمليات جمع الإحصاءات والبيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والعجز والمتغيرات الأخرى ذات الصلة على المستوى الوطني وتحليلها ونشرها واستخدامها

على نحو منهجي ومنسق، من خلال الدعم المالي والتقني المناسب وبناء القدرات، مع الاعتراف بالحاجة إلى التعاون الدولي في هذا الصدد.

١١٥ - وعلاوة على ذلك، فإننا ندعو الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، وفقا لولاية كل منها، إلى القيام بما يلي:

(أ) زيادة استخدام الإحصاءات ومؤشرات التنمية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، حيثما كان ذلك متاحا؛

(ب) دعم برنامج للإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) وضع مؤشرات مناسبة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث تعكس على نحو أفضل أوجه ضعف هذه الدول، وللاسترشاد بها في اعتماد سياسات واستراتيجيات أكثر استنارة لبناء ودعم القدرة على التكيف على المدى الطويل، وتعزيز البيانات الوطنية المصنفة ونظم المعلومات والقدرات التحليلية لاتخاذ القرارات، وتتبع التقدم ووضع موجزات قطرية عن أوجه الضعف والمرونة.

الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية

١١٦ - إننا نهيب بمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من الشركاء في التنمية المتعددة الأطراف مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال دمج أولويات وأنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأطر الاستراتيجية والبرنامجية ذات الصلة بها، بما في ذلك من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على المستويين الوطني والإقليمي، تمشيا مع ولاياتها وأولوياتها الشاملة.

١١٧ - وفي هذا الصدد، نهيب بمنظومة الأمم المتحدة تقديم الدعم من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) كفالة أن تأخذ كيانات الأمم المتحدة في الاعتبار على نحو كامل قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإدراج دعم هذه الدول وتنمية قدراتها في برامجها على المستويات المناسبة؛

(ب) مواصلة العمل، من خلال مبادرات وطنية وإقليمية، على تعزيز صوت الدول الجزرية الصغيرة النامية ومشاركتها في عملية صنع القرار وعمليات وضع معايير المؤسسات المالية الدولية؛

(ج) تحسين التعاون والتآزر فيما بين المناطق وداخلها بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال الآليات المؤسسية وبناء القدرات؛

(د) كفالة تناول القضايا المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو كاف في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعايتهما.

١١٨ - ونهيب بلجنة السياسات الإنمائية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأوجه الضعف الفريدة والخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تواصل بانتظام، مع حكوماتها، رصد التقدم الذي تحرزه الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تخرج من فئة أقل البلدان نموا.

١١٩ - ونطلب إلى الأمين العام إجراء استعراض شامل لدعم كيانات منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بهدف زيادة فعالية هذا الدعم عموما ودور كل منها في دعم التنمية المستدامة لهذه الدول، وندعو الجمعية العامة إلى أن تقوم في دورتها التاسعة والستين بتحديد معالم هذا الاستعراض. ونطلب إلى الأمين العام، استنادا إلى تقاريره السابقة، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين نتائج هذا الاستعراض مشفوعة بتوصياته بشأنها في تقريره العادي المعنون ”متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“.

١٢٠ - ونطلب إلى الأمين العام كفالة أن تواصل وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، عملا بولايتها المتعلقة بالدعم وتقديم الخدمات الاستشارية، ما تقوم به من تحليل وما تقدمه من تقارير عن حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، وكفالة أن يواصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار ولايته في مجال الدعوة، إدماج قضايا مسار ساموا والقضايا المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال منظومة الأمم المتحدة وتعزيز اتساق قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية مع عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ومواصلة حشد الدعم والموارد الدولية لدعم تنفيذ الدول الجزرية الصغيرة النامية لمسار ساموا.

أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٢١ - إذ نشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية قد حددت أولوياتها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الوثيقة الختامية للجنة التحضيرية الأقاليمية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى النحو المنقح بصورة أكبر في هذه الوثيقة الختامية، فإننا ندرك الحاجة إلى إيلاء الاعتبار الواجب لهذه الأولويات لدى صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرصد والمساءلة

١٢٢ - بغية كفالة تحقيق استراتيجية التحول لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا ندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية لمراقبة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، بما في ذلك من خلال أطر الرصد التابعة للجان الإقليمية.

١٢٣ - ونشير إلى ضرورة أن تخصص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعايتهما، الوقت الكافي لمناقشة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز المشاركة وتنفيذ الالتزامات.

١٢٤ - وفي هذا الصدد، فإننا ملتزمون بدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية للقيام بما يلي:

(أ) تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات والالتزامات والشراكات وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ب) تطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مواصلة الحفاظ على برنامج يركز على الشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعوة الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات إلى الاجتماع بصورة منتظمة وتقديم تقارير بشأن التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ومسار ساموا، مشفوعة بتحليل كاف وفي الوقت المناسب يستند إلى الأهداف والمؤشرات ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية لضمان المساءلة على جميع المستويات.